الأمم المتحدة S/PV.7964

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٦٤

الاثنين، ١٢حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنثي سوليث	(بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيدة نونييث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	فرنسا	السيدة غاسري
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1716545 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/490، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): كما نعلم جميعا، فإن ليبيا لا تزال تعاني من عدم الاستقرار السياسي. وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد حل سياسي شامل، إلى جانب التنمية وبناء القدرات، لتحسين استقرارها. ولكن في الوقت نفسه، يؤجج تهريب الأسلحة غير المشروعة إلى ليبيا النزاع الداخلي فيها ويطيل أمده، ويؤثر عدم الاستقرار هذا على دول المنطقة وبلدان أخرى بعيدة على السواء. وقد سُررنا بالتالي، بصفتنا معدي القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧)، بأن المجلس ظل موحدا بشأن مسألة تحديد التدابير التي فرضناها في العام الماضي لمدة ١٢ شهرا إضافية بغية المساعدة في منع دخول الأسلحة غير المشروعة ليبيا عن طريق البحر. وهو يبرهن على أن المجتمع الدولي جاد في تحسين أمن ليبيا.

كما أشيد بعملية صوفيا التابعة للاتحاد الأوروبي. فخلال العام المنقضي، ساعد العتاد والأفراد الذين أرسلتهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ردع من يريدون تهريب أسلحة غير مشروعة إلى ليبيا. وعملية صوفيا، حتى الآن، هي العملية الوحيدة التي تنفذ تلك التدابير. وأتاحت جهود عملية صوفيا لردع تدفق الأسلحة إلى ليبيا والحد منه حيزا للحوار بين حكومة الوفاق الوطني وسائر الجهات الفاعلة الليبية الأخرى. والاشتباكات التي وقعت مؤخرا في ليبيا تؤكد فحسب أهمية دعم المجتمع الدولي للحوار بين أصحاب المصلحة الليبيين صوب الحل السياسي الذي لا غنى عنه من أجل جعل ليبيا بلدا أكثر استقرارا. ويشكل قرار اليوم جزءا هاما من ذلك الدعم.

السيد أمندولا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع اليوم القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧)، الذي يمدد الإطار القانوني لتفتيش السفن المشتبه في انتهاكها لحظر الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. ويُظهر المجلس مرة أخرى، بالتحدث بصوت واحد اليوم، التزامه القوي باستقرار وأمن ليبيا ويشدد على أهمية العمل معا لحماية ليبيا من

التهديد الذي يشكله مزيج من الإرهاب وانتشار الأسلحة. إن البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما قبالة الساحل الليبي، يشكل مسرحا لتحديات متعددة في شكل الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والنفط والمنتجات الأخرى ذات الصلة. وتستفيد جميع هذه التدفقات من الحالة المتقلبة في البلد وتنطوي على إمكانية زيادة حدة الأزمة في ليبيا وإطالة أمدها وتعقيدها.

وكما نعلم، فإن تحقيق الاستقرار في ليبيا هو أفضل السبل للتصدي لهذه المشكلة.

وتسعى إيطاليا إلى تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي بدعم المجلس الرئاسي والإطار المؤسسي الذي صادق عليه الاتفاق السياسي الليبي، والمساعدة على توسيع قاعدة تأييده من خلال مصالحة أوسع نطاقا.

وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم ادخار أي جهد لتعزيز الأمن في البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، فإن عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط توفر أداة هامة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بجمع المعلومات عن الحالات في أكثر مناطق البحر الأبيض المتوسط غير المستقرة تعقيدا. وتضطلع بدور الجهة التي توفر الأمن للبلدان المجاورة وأوروبا. وبالإضافة إلى مهمتها الأساسية، تضطلع القوة البحرية بدور كبير في المساعدة في التنفيذ الهام لحظر الأسلحة في ليبيا الذي فرضه مجلس الأمن نفسه، ويعمل كرادع ضد تدفق الأسلحة التي يجري نقلها بحرا.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على قيادتها للتفاوض بشأن القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧) وجميع أعضاء المجلس الذين شاركوا بصورة بناءة بشأنه، بما في ذلك خلال الحوار التفاعلي المفيد الذي عقده قبل بضعة أيام مجلس الأمن مع القائد كريدندينو ونائب الأمين العام للسياسة المشتركة للأمن والدفاع، بيدرو سيرانو.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ندعم مبادرة التمديد لمدة سنة أخرى لنظام المراقبة الخاصة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، الذي أنشئ بموجب القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) بهدف ضمان احترام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. وتنطبق هذه التدابير على التدفقات من ليبيا وإليها على السواء. وهذه الصكوك الخاصة يمكن أن تكون مفيدة لأن الأزمة الليبية تظل مصدرا خطيرا لعدم الاستقرار الإقليمي، مقترنة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونتوقع إجراءات تفتيش أكثر فعالية في الامتداد البحري، ويجب أن تتم بامتثال صارم للقانون الدولي.

وللأسف، من الصعب وصف نتائج العام الماضي بأنها باهرة. ونشدد على وجوب أن تُبذل الجهود الدولية والإقليمية للتوصل إلى تسوية في ليبيا على أساس فهم وتقييم المهام ذات الأولوية اللازمة لتوحيد البلد ومؤسساته الحكومية، بما في ذلك بالطبع هياكل السلطة. وهذا ينطبق على المساعدة في المجال العسكري، بما في ذلك تنظيم البرامج التدريبية. ويجب أن يشعر الليبيون أن شركاءهم الدوليين ليسوا مهتمين بإيجاد خطوط خلافات جديدة مثل تلك التي حالت في السنوات الأخيرة دون تمكن ليبيا من إعادة إقامة دولتها. وأي سياسة طائشة أو منفصلة عن الواقع في هذا المجال يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الأخطاء.

ويحدونا الأمل في أن يؤدي دور الوساطة الذي تقوم به الأمم المتحدة إلى النجاح. وينبغي أن ترتكز جميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمة العالمية على مبادئ الموضوعية والحياد ومساعدة الليبيين في توحيد دولتهم وحل المشاكل الراهنة في ليبيا، وأولا وقبل كل شيء، في مجال مكافحة الإرهاب. ومن الواضح تماما أن عمل الأمم المتحدة في ليبيا يجب أن يرتكز على الدعم الموحد من الجهات الفاعلة الخارجية، التي ،بدورها، ينبغي أن تتصرف وفقا لنفس قواعد اللعبة.

إن روسيا وليبيا تربطهما علاقات ودية طويلة الأمد، وكنا دائما نصيرا لليبيا الموحدة المزدهرة. وتسترشد إجراءاتنا بهدف إيجاد حل سريع للتحديات التي تواجه ليبيا اليوم، التي تتطلب جهودا إقليمية ودولية مشتركة. ونحن على استعداد للمشاركة في أي عمل من هذا القبيل.

السيد أبو العطا (مصر): إن مصر ترحب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٥٧ (٢٠١٧). وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، إن القرار الذي اعتمدناه اليوم للتو يخاطب شقا واحدا من التحديات الجمة التي تواجهها ليبيا، وهو تفويض اعتراض شحنات السلاح غير الشرعية. وجدير بالذكر أن التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا الشقيقة تتجاوز وبكثير مسألة تهريب السلاح للجماعات المتطرفة والإرهابية. ومن ثم، فيتعين على المجتمع الدولي بوجه عام، وعلى مجلس الأمن بوجه خاص، أن يواجه وبكل بحزم التحدي الكبير الذي يواجه ليبيا، فيما يتصل بتمويل بعض الدول الإقليمية للجماعات الإرهابية والتطرف، وما توفره نفس هذه الدول من تسهيلات لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى ليبيا، وفي بعض الأحيان من ليبيا إلى النطاق الجغرافي الأوسع، بما في ذلك عبر البحر المتوسط.

ثانيا، يتعين بذل المزيد من الجهود لاعتراض وتفتيش السفن المشتبه في نقلها السلاح من وإلى ليبيا. فإننا على يقين أن حجم عمليات التهريب البحري للسلاح يتجاوز بكثير ما تم اعتراضه. ومن ثم نكرر طلبنا لإنفاذ هذا الحظر بنشاط أكثر وبعزيمة أشد.

ثالثا، نكرر مطالبتنا للمجتمع الدولي ومجلس الأمن برفع حظر توريد السلاح المفروض على الجيش الوطني الليبي، الذي أثبت أنه الدعامة الرئيسية للدولة الليبية في مواجهة خطر الإرهاب. ومن ثم يتعين على مجلس الأمن أن تمكين الجيش الوطني الليبي الاضطلاع بكامل مسؤولياته، ليس فقط حماية لليبيا، بل حماية لجيرانها ومن هم أبعد من جيرانها كذلك.

وفي الختام، أؤكد مجددا الإشارة إلى ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية، بما في ذلك عبر سرعة عقد اللجنة المشتركة بين مجلس النواب ومجلس الدولة للتوصل إلى التعديلات التوافقية الضرورية للاتفاق السياسي الليبي، فضلا عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كافة أطياف الشعب الليبي، وتحظى بثقة البرلمان.

السيدة شولغين – نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود باختصار أن أكرر ما أعرب عنه الزملاء من تأييد لاتخاذ القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧) بالإجماع، الأمر الذي يوفر إطارا قانونيا لتنفيذ حظر توريد الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا.

ولا يزال استمرار انتشار وتهريب الأسلحة من ليبيا وإليها يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن. إنهما يفاقمان الحالة المتفجرة أصلا في الميدان، ويؤججان خطر الإرهاب ويسهمان في زعزعة استقرار ليبيا والمنطقة الأوسع نطاقا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهما يقوضان المسار الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الطويلي الأمد في ليبيا، وهو، عملية سياسية بقيادة ليبية على أساس الاتفاق السياسي الليبي الشامل بدعم من الأمم المتحدة.

إن خروقات حظر توريد الأسلحة وعمليات التصعيد العسكرية تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن السكان المدنيين. وفي الواقع، المزيد من المدنيين قتلوا أو أصيبوا في شهر أيار/مايو أكثر من أي شهر هذا العام، إذ سقطوا ضحايا، على سبيل المثال، بفعل إطلاق النار والضربات الجوية والأجهزة المتفجرة. وتقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة المسؤولية عن كفالة حماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وحتى اليوم، فإن عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط – عملية صوفيا – هي الجهة الفاعلة الوحيدة المنفذة للقرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، وتم الآن تمديد ولايتها بموجب القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧). إنها تسهم، من خلال تدخلاتها الملموسة وتأثيرها الرادع، في تنفيذ حظر

توريد الأسلحة. وفي ضوء التحديات التي تواجهها ليبيا، نرحب بتجديد ولاية عملية صوفيا كي تواصل عملها الهام. ونود أن نشكر المملكة المتحدة على عملها المتعلق بالتجديد. إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧)، إنما يبعث برسالة موحدة بشأن التزامه المستمر بالسلام والأمن والاستقرار في ليبيا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧) بالإجماع، الذي يمدد لمدة عام إذن مجلس الأمن بتنفيذ الحظر على الأسلحة المتجهة إلى ليبيا عن طريق البحر، بكفاءة وفعالية. وأود أن أشكر القائم البريطاني بالصياغة على عمله وجهوده.

يشكل حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا أولوية مطلقة بالنسبة لفرنسا. وتمثل الهجمات العسكرية في الميدان، حجر عثرة أمام الحوار بين الليبيين. ويعد احترام جميع الدول للحظر، ضروريا أكثر من أي وقت مضى، كما ورد في التقرير الصادر مؤخرا عن فريق الخبراء المعني بليبيا. ويجب ألا تقدم طلبات الإعفاء إلا من جانب حكومة الوفاق الوطني برئاسة رئيس الوزراء السراج.

إن الاتحاد الأوروبي، من خلال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط – عملية صوفيا – هو حاليا الجهة الفاعلة الوحيدة المساهمة بنشاط في تنفيذ أحكام بموجب هذا القرار في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. وتعتبر الجهود التي يبذلها أكثر أهمية وفائدة، لأنها لم تمكن فحسب من فهم أفضل لتدفقات السلاح عبر البحر من وإلى ليبيا، بل شكلت أيضا رادعا لذلك الاتجار. كما نفذت العديد من الاعتراضات للسفن وقامت بتفتيشها، مما أدى إلى نجاحها في حجز أسلحة يشتبه في تأجيجها لنشاط الخلايا الإرهابية في شرق ليبيا. وتتيح الأحكام الاستثنائية التي وضعها المجلس لعملية صوفيا التحرك في الوقت المناسب لاعتراض السفن المشبوهة. وشكلت فرنسا جزءا من هذه العمليات الأوروبية من خلال مواصلتها توفير وسائل تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة. وسنواصل القيام بذلك.

ومهما كانت النتائج المحرزة، يستمر التهديد الناجم عن الأسلحة المتجهة إلى ليبيا. ويتطلب، بالتالي، جهدا متواصلا من جانب المجتمع الدولي، ليس من أجل تحقيق الأمن في ذلك البلد وفي المنطقة، بل بصورة أعم من أجل مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وحيث اتسم الصراع في ليبيا خلال الأسابيع الأخيرة بدورة عنف لم يسبق لها مثيل، من المهم أكثر من أي وقت مضى دعم الجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي، بقيادة رئيس الوزراء السراج، والهادفة إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا، وكذلك التعاون بنشاط في مكافحة الاتجار بالأسلحة.

ونواصل التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري في ليبيا وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. وعلينا أن نشجع جهود السيد السراج لجعل المؤسسات المنصوص عليها في اتفاق الصخيرات أكثر شمولا وفعالية، فضلا عن دعم وضع هيكل أمني وطني موحد تحت السيطرة المدنية. ولن يؤدي سوى حل سياسي دائم إلى عودة الاستقرار إلى ليبيا.

ونحن في الاتحاد الأوروبي مصممون على مواصلة العمل الذي أنجزته عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط. ويشكل تجديد الإذن المخول بموجب القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) عنصرا هاما في مواصلة توفير الشرعية اللازمة والموارد اللازمة للعمل بفعالية وكفاءة. ونرحب بتضمين القرار اليوم، أسلوب إبلاغ إضافي عن طريق إرسال الأمين العام تقريرا سنويا بشأن تطبيق القرار. وسيعزز التقرير نظام الإخطار القائم في إطار لجنة الجزاءات ذات الصلة، وسيزيد من شفافية عملية صوفيا تجاه مجلس الأمن، وهو تطور نرحب به.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧) الذي اعتمده مجلس الأمن للتو. وتؤيد الصين المجتمع الدولي في اتخاذ تدابيرَ فعالة لتنفيذ

أحكام قرارات المجلس بشأن حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، ولا سيما وقف شبكات المنظمات الإرهابية المستخدمة في تهريب الأسلحة وحيازتها. وينبغي للبلدان تنفيذ القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧) وكذلك القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) بشكل شامل ودقيق، والالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة، واحترام السيادة والحقوق والمصالح المشروعة لدول العلم. ويتعين ألا تؤثر التدابير التي تتخذها الدول على الاختصاص الحصري للدول على سفنها.

إن تشجيع التوصل إلى حل سياسي للمسألة الليبية هو الاختيار الوحيد الصحيح، وينبغي أن يكون محط تركيز جهود جميع الأطراف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المساعي الحميدة للأمم المتحدة، ويقوم بتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والسلام، ودفع الأطراف الليبية إلى تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، من أجل التوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف، بغية استعادة سيطرة الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية. وهذه هي أيضا الطريقة الأساسية لحل مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.